ثمّة ما يدعو الى الاستعجال متى أُخذ في الاعتبار الوضع الدولي، من جهة، والوضع الاقليمي، من جهة أخرى. فعلى الصعيد الدولي، بدا واضحاً، أكثر من أي وقت مضى، ان حدّة المنافسة الاميركية ـ السوفياتية في شأن الشرق الاوسط، بعامة، والقضية الفلسطينية، على وجه التحديد، خفّت الى حدّ بعيد؛ وان نقاط الالتقاء بين الجانبين، الاميركي والسوفياتي، ازدادت على نحو لم يكن متوقّعاً من قبل؛ وان قدرة الاتحاد السوفياتي على ممارسة دور أكثر فاعلية في عملية التسوية لم تعد كما في السابق. وعلى الصعيد الاقليمي، باتت الادارة الاميركية تعتقد بأن المنطقة قادرة على الانتظار، وان ليس ثمّة ما يدعو الى بذل جهود استثنائية، اقلّه لعدم وجود خطر اندلاع حرب اقليمية. وقد أثبتت تجارب الماضي ان واشنطن لا تتحرّك جدياً الّا عندما تتأكد من ان موسكو تعمل على تعزيز مواقعها في المنطقة، ومن ان ثمّة ما يدعو الى تفادي مواجهة عسكرية بين اسرائيل واحدى جاراتها العربيات. وفوق ذلك كله، تبقى اسرائيل العامل الثابت في سياسة واشنطن الشرق أوسطية، وليس ما يشير، اقلّه في المدى المنظور، الى استعداد اميركي للضغط عليها، بل ان كلمة «ضغط» ليست موجودة، اصلاً، في قاموس التعاطي مع تل ـ أبيب.

يستوجب هذا التقويم الاولي مسحاً موجزاً للظروف التي سبّبت هذا المأزق، وتحليلاً للقيود التي تفرضها البيئة السياسية، المحلية والاقليمية والدولية، عند النظر، من منطلقنا الحالي، باتجاه عقد التسعينات، وذلك بقصد تحديد المخاطر التي تُفرض على الآمال والتطلّعات المستقبلية الفلسطينية، أو على الاقل على الفرص التي تقدّمها.

الرهان الدبلوماسي

لقد نجحت منظمة التحرير الفلسطينية، خلال العقدين المنصرمين، بصورة تحسد عليها، في وضع القضية الفلسطينية في مقدّم اهتمامات الشرق الاوسط، ووسّعت دائرة الاقتناع، على نطاق واسع، بأن أي حلّ سلمي ناجع للنزاع في المنطقة لن يأتي من دون ضمان حل المشكلة الفلسطينية. ولكن على الرغم من هذا السجل النضالي الهامّ، فان المنظمة لم تصل، بعد، الى تسوية تلبّي الحدود الدنيا من المطامح الفلسطينية. صحيح ان العديدين سوف يردّون بأن العملية النضالية ما زالت في منتصف الطريق، وان معايير النجاح، أو عدمه، ليست كافية، الّا ان الصحيح، كذلك، ان ثمّة فرقاً واضحاً بين انجاز المنظمة الدبلوماسي، وبين بلوغ هذا الانجاز مكاسب جغرافية محدّدة[1].

لم يكن هذا الوضع، بطبيعة الحال، يحول دون ضمان فاعلية المنظمة، أو يوهن قدرتها على الاستمرار، الّا انه أخّر، الى وقت، ما كان مأمولاً تحقيقه حتى الآن. ومن دون التجوّل كثيراً على التفاصيل، يمكن القول، ان م.ت.ف. قد أعاقتها نتوءات فرضها اسلوب العلاقات فيما بين التنظيمات المكوِّنة لها، ووضع المحيط العربي الذي يلزم ان تعمل من خلاله. ولمّا كانت المنظمة «اطاراً جبهوياً» عريضاً، فانها أفرزت، في الاجمال، رؤى سياسية مختلفة الى أي من الممكنات التي ينبغي ان يتوجه النضال الوطني الفلسطيني اليها[2]؛ كما ان التزام القيادة الفلسطينية الوقوف على «الخط الفاصل» للاهتمامات المتقلّبة للنظام العربي، نابع، من حيث الاساس، من اغتراب القرار الفلسطيني عن وطنه، ووقوعه على خطوط التماس العربية ـ العربية، ومتغيّراتها، منذ ارتباطه بمؤسسة القمّة العربية وقراراتها[3]. ولقد صار الوقوف الفلسطني على الخط الفاصل «استجابة» لتوازن النقائض العربية، منفردة أو مجتمعة، متحالفة أو متمحورة. فحين كانت النقائض العربية تفرض شروط الغياب التامّ للفلسطينيين، أو ما سمّي «شطب الرقم الفلسطيني الصعب»، كانت استجابة القرار